جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة			
المحور رقم - 1 -	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الإجتماعية و البيئية.		
عنوان المداخلة	دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية و الإجتماعية		
الإسم واللقب	بن حسان حكيم	سعدي فيصل	تبرورت علال
المؤهل العلمي	دكتوراه	دكتوراه	دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر ب
التخصص			
المؤسسة	جامعة بومرداس	جامعة بومرداس	جامعة بومرداس
ملاحظات			

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الإجتماعية و البيئية.

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الإقتصادية ، الإجتماعية و البيئية ،و ذلك من خلال إبراز دورها في تحقيق تنمية الصدرات و تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة و قدرتها على جذب و تعبئة المدخرات على المستوى الإقتصادي ، و مساهمتها في خلق مناصب الشغل و تحقيق التنمية من خلال إستثماراتها في المناطق المختلفة و الحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن بحثا على فرص عمل و ذلك على مستوى البعد الإجتماعي ، أما على مستوى البعد البيئي فيبرز دورها في المحافظة على البيئة من خلال إعادة تدويرها للنفايات و القمامات الصناعية و إستعمالها كمواد خام حفاظا على حق الأجيال القادمة فيها.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التنمية المستدامة، التنمية البيئية و الإجتماعية.

Abstract :

The aim of this paper is to study the role played by small and medium enterprises in achieving sustainable development in its various economic, social and environmental dimensions by highlighting its role in achieving the development of narcotics and achieving integrated industrial development at the economic level and its contribution to job creation And to achieve development through its investments in different regions and that at the level of social dimension, and at the level of environmental dimension.

Keywords : small and medium enterprises, sustainable development, Environmental and social development.

مقدمة

لقدأصبحت الدول تعمل في ساحة إقتصادية تشهد تغيرات على العديد من الأصعدة ، هذه الساحة إحتلت فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم دورا كبيرا بإعتبارها تمثل الركيزة الأساسية للتنمية الإجنماعية ، الإقتصادية و البيئية، و لقد باتت التنمية المحلية المستدامة تشكل ركيزة من ركائز التنمية الوطنية الشاملة و المتوازنة و الموافقة لشروط الإستدامة ، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي المستدام بين مختلف المناطق ،و في مقدمتها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الإستثمارات المحلية و خلق فرص العمل و المشروعات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة المدرة للدخل و المحافظة على البيئة ،لذا أوجب زيادة الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمساهمته الفعالة في تحقيق التنمية في شتى المجالات وصولا للتنمية المستدامة، و لقد عمدت الجزائر على تقديم تسهيلات و تحفيزات لهذا القطاع من أجل تحقيق أهدافها و إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحيوي في النهوض لتنمية مستدامة.

و الإشكالية المطروحة في هذا العمل هي :

كيف تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم في تحقيق الإستدامة البيئية و الإجتماعية ؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في :

- يحظى موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [اهمية كبيرة من طرف واضعي السياسات الإقتصادية.
- معالجة مسار التنمية البيئية و الإجتماعية في ظل الدور المنوط بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من خلال دورها في تحقيق التنمية البيئية و الإجتماعية بمساهمتها في خلق مناصب الشغل و المحافظة على البيئة و تحقيق الزيادة في حجم الإستثمارات.

أهداف الدراسة :

تكمن أهداف الدراسة في :

- إعطاء مفاهيم أساسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة.
- توضيح المعوقات و المشاكل التي تصطدم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- توضيح الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية البيئية و الإجتماعية.

و قد قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية :

- ❖ المحور الأول : مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ❖ المحور الثاني : التنمية المستدامة.
- ❖ المحور الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم و التنمية الإجتماعية و البيئية.

المحور الأول : مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم

1/مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- **يعرف البنك الدولي** :المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة إستنادا إلى عدد العمال ، على أن المؤسسات المصغرة هي تلك المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال ، أما الصغيرة فتشغل ما بين 10 إلى 50 عامل ، أما المؤسسات التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فهي مؤسسات متوسطة ، و ما فوق ذلك فهي مؤسسات كبيرة.[1]
- **تعرف منظمة العمل الدولية (ILO)** : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها التي يعمل بها 50 عاملا و يحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل، تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات حيث يزيد رأس المال عن 100 ألف دولار.[2]
- **تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم في الجزائر** :لقد أعتمد في هذا التعريف على معياري عدد العمال و الجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية :[3]

المادة الرابعة :يقصد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 عامل، و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح ما بين 100 إلى 500 مليون دينار.

المادة الخامسة :أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50-250 عامل و رقم أعمالها يتراوح بين 200-02 مليار دينار، أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100-500 مليون دينار.

المادة السادسة :تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10-49 عامل و رقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون دينار.

المادة السابعة :تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1-9 عمال، و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

و يعرف قانون الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مصر المؤسسة الصغيرة بأنها " كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم، و يكون للمشروع صفة الإستقلالية في الملكية و الإدارة ، و يقل عدد العمال فيه عن 100 عامل، كما يقل رأس المال المشروع عن مليون جنية و يقل رأس المال المشروع عن مليون جنيه، كما تقل قيمة الأموال الثابتة به بدون الأراضي و المباني". [4]

و يمكن ذكر تعريفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لبعض البلدان حسب معيار عدد العمال

الجدول (1) : تعريفات الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق معيار عدد العمال

إسم الدولة	المؤسسة الصغيرة	المؤسسة المتوسطة
أستراليا	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
فنلندا	أقل من 100 عامل	أقل من 500 عامل
اليونان	غاية 49 عامل	من 50 إلى 500 عامل
إيطاليا	من 51 إلى 100 عامل	من 101 إلى 300 عامل
هولندا	من 1 عامل إلى 9 عمال	من 10 إلى 100 عامل
البرتغال	غاية 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
إسبانيا	أقل من 200 عامل	من 201 إلى 500 عامل
سويسرا	من 1 عامل إلى 50 عامل	أقل من 500 عامل
المملكة المتحدة	من 1 عامل إلى 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
تايوان	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
تايلاند	أقل من 10 أشخاص	أقل من 100 عامل
ألمانيا	من 1 عامل إلى 20 عامل	من 21 عامل إلى 100 عامل

المصدر :حميدي يوسف ، "مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة"، دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، فرع التحليل الإقتصادين جامعة الجزائر ، 2008/2007، ص 75.

2/خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الخصائص ، نذكر منها : [5]

- إنشائها لا يحتاج إلى رأس مال كبير لتمويلها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما أن إستخدامها تكنولوجيا أقل تعقيدا و أقل كثافة رأسمالية ، أدى بدوره إلى إنخفاض مستويات معامل (رأس المال/العمل) نسبيا في المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة، و هو ما يؤدي إلى زيادة قدرة

المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على إستيعاب فائض العمالة و تخفيض نفقات و تكاليف الصيانة ، و من ثم التقليل من مشكلات هذه المؤسسات.

- تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الغالب في إنتاجها بشكل أساسي على الخامات المحلية و الموارد الطبيعية داخل المجتمع المحلي ، و يمكن لها إستخدام الخاماتى التالفة.
- قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإنتشار الواسع بين المناطق ، دليل على قدرتها للإستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية،تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية.
- عوائد رأس المال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر منها للمؤسسات الكبيرة .
- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساندا حيويا للمؤسسات الكبيرة و الصناعات المتقدمة ، لما تقدمه من صناعات مغذية و خدمات أيضا في توزيع المنتجات.
- لا تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالضرورة إلى العمالة الماهرة المدربة تدريبا عاليا ،لمحدودية رأس المال المستثمر و بساطة التكنولوجيا المستخدمة، الأمر الذي يساعد في إستيعاب العمالة الداخلية لسوق العمل حديثا ،و بالتالي مساهمتها في خلق كوادر فنية جديدة و تنمية مهارات قدامى العاملين في النشاط.
- يمكنها التكيف مع الأوضاع الإقتصادية المحلية و الوطنية و حتى الدولية في ظل العولمة.
- تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالكفاءة و الفعالية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المؤسسات الكبيرة من خلال قدرتها على الأداء و الإنجاز في وقت قصير نسبيا،و هي تحقق مزايا الإتصال المباشر بين المدير و العاملين.
- سهولة القيادة و التوجيه في تحديد الأهداف في المؤسسة، لبساطة الهيكل التنظيمي للإدارة و التوزيع المناسب للإختصاصات بين أقسام المؤسسة، و التحديد الدقيق للمسؤوليات.

3/أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقات تطويرها : للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة في العديد من المجالات، نذكر منها :

1.3.أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النقاط التالية : [6]

1.1.3.مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل : فهي تساهم بشكل فعال في توفير مناصب العمل ،كما أنها تتجاوز المؤسسات الكبيرة رغم صغر حجمها و تواضع الإمكانيات التي تتوافر عليها ، فالعديد من الدول المتقدمة منها و النامية تركز

على ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تساهم في توفير مناصب العمل، كما أنها تعمل بدور رائد إتجاه تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة و الإداريين ، فغالبا ما تعتمد هذه المؤسسات على إستخدام عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة التي مع مرور الوقت تتحول إلى عمالة ماهرة تكتسب خبرة فنية ،و تعد هذه المؤسسات مصدرا لمد القطاع الصناعي بجزء من العمالة الفنية المدربة في حالة ترك العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعمل في المؤسسات الكبيرة بحثا عن أجور مرتفعة و مزايا إجتماعية أخرى ،و تتجلى أهمية هذه المؤسسات في خلق مناصب العمل كون العديد من الدول النامية تعاني من النمو السريع للسكان و زيادة قوة العمل ، و عدم وجود مجال يوظف الأعداد الهائلة و الغير مدربة من اليد العاملة ، كما أن هذه المؤسسات تساعد على حل مشكلة ندرة رأس المال ، كونها تخفض التكلفة الإستثمارية اللازمة لخلق فرص العمل.

2.1.3.مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جذب و تعبئة المدخرات : تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحدات إنتاجية و مراكز إستثمار تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الإقتصاد الوطني ،فهي تعتمد على محدودية ر|أس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين ، و قدرتها على الإرتقاء بمستوى الإدخار و الإستثمار و تسيير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (إدخار الأفراد،العائلات،التعاونيات،الهيئات الحكومية)، هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الإستثمار على مستوى الإقتصاد الوطني ، ما يؤدي لزيادة مساهمة الإدخار الخاص في تمويل التنمية ، و تخفض من درجة الإعتماد على الإقتراض سواء من الداخل أو الخارج.

3.1.3.مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات : يغلب على هذه المؤسسات الطابع الحرفي حيث يمكنها تعديل برامج إنتاجها طبقا لإحتياجات السوق الخارجية ، نتيجة لمرونتها المتمثلة في تواضع رأس المال المستثمر، كما أنه يمكن لهذه المؤسسات المساهمة فس تخفيض حدة العجز في الميزان التجاري من خلال إستخدام أفضل الفنون الإنتاجية ، لتساهم في التصدير مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير، و يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يعمل بها أكثر من 10 عمال المساهمة في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة بشكل مباشر عن طريق إنتاج السلع و المنتجات النهائية، أو بشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة بإحتياجاتها من الأجزاء التامة الصنع أو السلع النصف مصنعة، التي تستخدمها المؤسسات الكبيرة كمدخلات لمنتج نهائي باسعار تنافسية تمكنها من المنافسة في الأوساق المحلية و الدولية.

4.1.3.مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة :إن تكامل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يعتبر من المقومات الأساسية للهيكل الصناعي و قوة دامغة لعملية التنمية الصناعية إلى الأمام.

و تكامل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة و المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى يمكن أن يأخذ شكلين :

أ- **تكامل غير مباشر** :يقصد به تقسيم المهام بين المؤسسات الصغيرة و الكبيرة دون إتفاق مباشر بين الطرفين،و يعتمد هذا التكامل على السوق حيث يتم إنتاج المنتجات بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أقصى ربح.

ب- **تكامل مباشر** :يتم من خلال التعاقد بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة ، على أساس أن إحدى هذه المؤسسات تستخدم المؤسسات الأخرى بصورة منتظمة كمدخلات في عملية التصنيع.

و تلجأ المؤسسات الكبيرة لهذا النوع من التعاقد بدلا من إنتاج كافة الأجزاء ومستلزمات الإنتاج التي ستحتاج إليها ، كون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على إنتاج الأجزاء بتكلفة منخفضة أقل من تكلفة إنتاجها بالمؤسسات الكبيرة، و هذا يعني إنخفاض تكلفة الوحدة المنتجة و بالتالي زيادة الأرباح، أما المؤسسات الصغيرة فتلجأ لهذا النوع من التعاقد لأنه يساعدها على حل نقاط الإختناق المترتبة على تواضع قدرتها المالية و الإدارية و التسويقية.

و عليه فإن الميزة الرئيسية لهذا النوع من التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هو إضفاء نوع من المرونة و الكفاءة على النظام الصناعي ككل و إرتفاع إنتاجية القطاع الصناعي ككل.

5.1.3.مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية : تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعالمية التنمية، لما لها من خصائص و مزايا تؤهلها للإنتشار الجغرافي و التوطن في جميع أقاليم الدولة،بما يساعد على تحقيق الإنتشار الجغرافي للأنشطة الإقتصادية المختلفة ، و يعمل على تحقيق التوازن لجميع أقاليم الدولة و إزالة الفوارق بينهما. (7)

و بتدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة بالدول النامية يمكن تحقيق تنمية محلية إقليمية ، من خلال تدعيم أنماط اللامركزية في تحقيق النمو الصناعي ،مما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق أهداف تنموية ، هذه الأهداف التنموية نوضحها في الشكل التالي :

الشكل (1) :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية

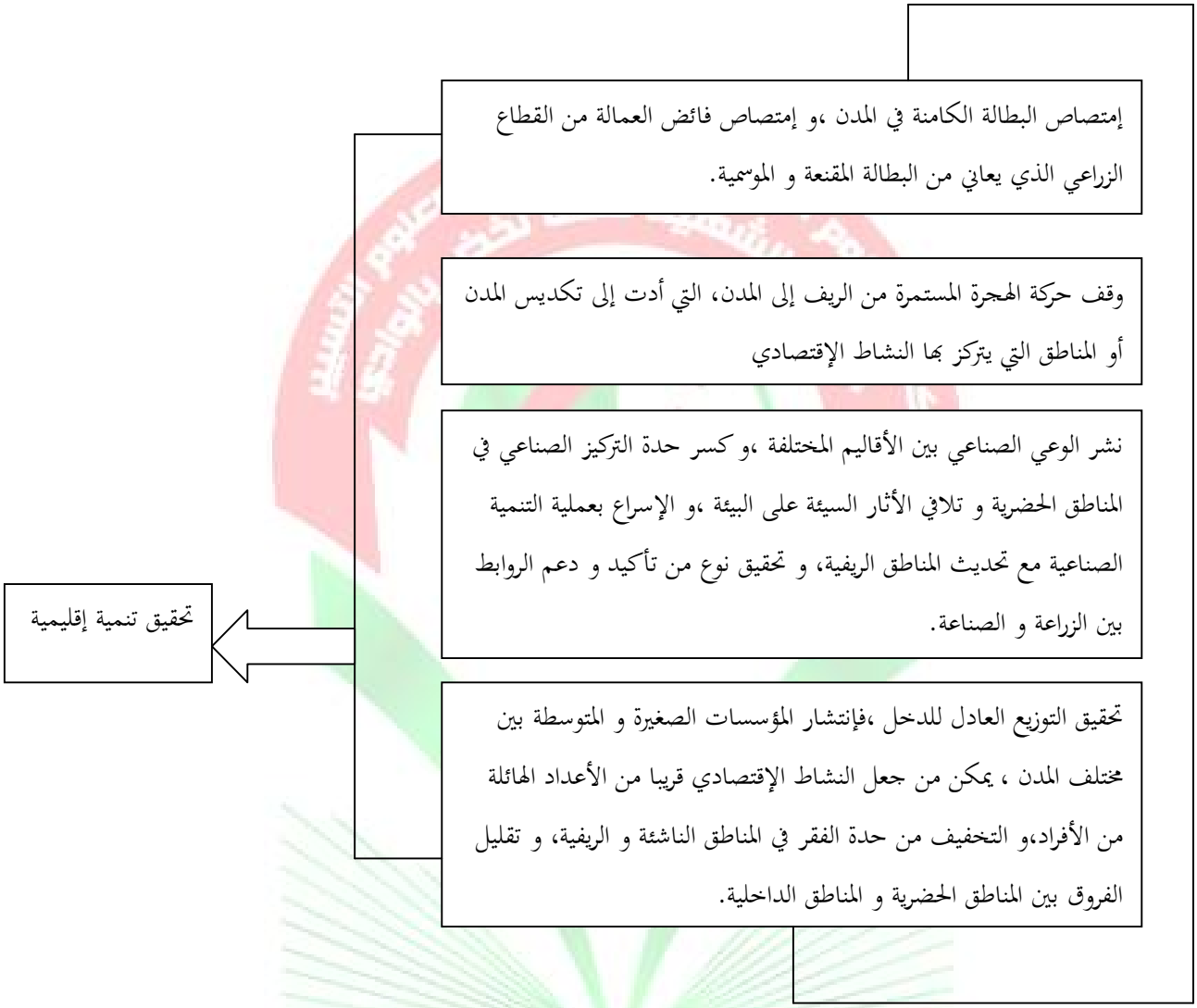

المصدر :أتشي شعيب ،مرجع سبق ذكره ، ص 22.

2.3.معوقات تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المعوقات التي تعترض مسيرتها في التطور و تحقيق التنمية المستدامة، هذه العراقيل نوضحها في النقاط التالية : [8]

– تصطدم كافة الجهود المتعلقة للحركة الإستثمارية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية و الإجراءات البيروقراطية المعقدة ، التي تتطلب العديد من الوثائق و التراخيص.

– ضعف الخبرات الإدارية.

– طول مدة منح الأراضي المخصصة للإستثمار.

– تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الأسواق المحلية المحدودة ، مشكلة ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن إنخفاض مستوى دخل الأفراد، مما يؤدي إلى ضعف الإيرادات البيعية بسبب صغر الكميات المطلوبة ، و إضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبيا.

– المركزية في منح القروض و تمركز المعاملات بين البنوك و العملاء على مستوى الجزائر العاصمة –الجزائر كمثال–و من ثم فإن معالجة الملفات خاصة بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ و نقل الملفات للعاصمة.

– النقص في المعلومات المالية ، خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات.

– مشكلة التجديد و الإبتكار التي تتطلب وجود متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث و التطوير.

– ضعف القدرات التكنولوجية عموما ، و عدم المرونة في بعض خطوط الإنتاج.

– عدم توفر الألات و المعدات الحديثة اللازمة لتطوير الإنتاج ، بما يتلائم مع متطلبات الأسواق المحلية.

– إستعمال مكائن و معدات قديمة مما يزيد من تكاليف الصيانة و يقلل من القدرة الإنتاجية.

– عدم مواكبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتطورات التكنولوجية و الحديثة نظرا لتكاليفها الباهظة.

– عدم وفرة العمالة المدربة و المؤهلة.

– تدهور المستوى المهني و التقني و الفني للعاملين و ضعف التوجه نحو التحديث.

– عدول الشباب عن تعلم مهن أبائهم خاصة المهن التي تتطلب مهارات عالية.

– محدودية مجالات التدريب نظرا للتكلفة العالية.

4/تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم:

تختلف تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإختلاف المعيار المستعمل في التصنيف ، حيث نجد الأنواع التالية : [9]

1.4.التصنيف حسب توجه المؤسسة : من خلال هذا التصنيف نجد الأنواع التالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم

1.1.4.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التقليدية : و هي مؤسسات يتميز الإنتاج فيها بالطابع اليدوي، و تقوم على مجهود فردي و مهارات مكتسبة،و تستعمل فيها الأدوات البسيطة و بعدد محدود من العمال، و هي بدورها تنقسم إلى :

1.1.1.4– المؤسسات الحرفية :تعد من أقدم أشكال المؤسسة ، فهي تحتاج لتدريب خاص و مهارة فنية كبيرة لممارستها،و هي قابلة للتطور و التكيف مع الظروف المتغيرة ، و تعتمد على قوة العمل أكثر من إعتمادها على قوة رأس المال و تنقسم إلى المؤسسات الحرفية الخدمية و المؤسسات الحرفية الإنتاجية.

2.1.1.4– المؤسسات البيئية :تعمل على تحويل المواد الخام المحلية المتوافرة في البيئة إلى سلع صناعية لإشباع إحتياجات البيئة المحيطة و الإستهلاك المحلي ، فهي مستمدة من صميم البيئة المحيطة مما يجعل كل منطقة تشتهر بنوع معين من الصناعات ، و نجد صناعات منزلية و صناعات ريفية.

2.1.4.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحديثة :التي تستخدم الألات و المعدات الحديثة و المتطورة ،و لها القدرة على الإستفادة من الفنون الإنتاجية الحديثة ، و إستخدام تكنولوجيا التنظيم و الإدارة من خلال التخطيط و تحليل السوق، و تنقسم إلى نوعين :

1.2.1.4– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و شبه المتطورة :و التي تتميز بالأخذ بفنون الإنتاج الحديثة ، من ناحية التوسع في إستخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل أو المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة.

2.2.1.4– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى : فالمؤسسات المرتبطة بهذا القطاع تكون مرتبطة بالمؤسسة الكبرى و تأخذ الأشكال التالية :

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال المقاولة : فالمقاولة تعتبر شكل من أشكال الترابط الهيكلي بين مؤسسة كبيرة و أخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير أو المتوسط.

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرعية :و تعتبر كتقسيم للعمل بين المؤسسات الكبرى و الصغيرة و المتوسطة ، فهي تقوم بوظيفة تكميلية للمنتوج الوارد من المؤسسة الكبية و يوجه مباشرة للمستهلك النهائي.

2.4.تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات : و نجد الأنواع التالية

1.2.4.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الإستهلاكية :يتمثل نشاطها في إنتاج السلع الإستهلاكية كالمنتجات الغذائية، الملابس ، النسيج ، المنتجات الجلدية ، التبغ و بعض المنتجات الكيميائية ،و يرتكز هذا النوع من المنتجات الإستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر.

2.2.4.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة :يدرج ضمنها المؤسسات المنتجة للمعدات الفلاحية ،قطع الغيار، أجزاء الألات، المكونات الكهربائية،

3.2.4.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة لسلع التجهيز :فهي تتطلب تكنولوجيا مركبة و يد عاملة مؤهلة و رأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة ،فهي تشمل بعض الفروع البسيطة كإنتاج و تركيب بعض المعدات و الأدوات البسيطة خاصة في البلدان الصناعية ،أما في البلدان النامية فهي تتكفل بتصليح و تركيب الألات و المعدات خاصة وسائل التنقل.

المحور الثاني : التنمية المستدامة

1/تعريف التنمية المستدامة : يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين و هما التنمية كعملية تغيير ، و الإستدامة كبعد زمني و الدافع وراء ظهور هذا المفهوم.

الإستدامة هي الإستغلال الأمثل للموارد و الإمكانيات المادية و الطبيعية و الإنسانية بشكل متوازن و مناسب مع البيئة الطبيعية.

– أما التنمية المستدامة فهي "الإستجابة لحاجيات الأجيال الراهنة دون الإعتراض لقدرة الأجيال اللاحقة للإستجابة لحاجياتها أيضا".[10]

و أعدت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا عرف بإسم تقرير برونتلاند و الذي سمي بإسم " **مستقبلنا المشترك** " و الذي عرف التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي حاجات الحاضرون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم ".[11]

هذا التعريف يحتوي على مفهومين :

- مفهوم الحاجات و خصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم ، و التي ينبغي أن تعطي الأولوية المطلقة.
- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا و التنظيم الإجتماعي على قدرة البيئة للإستجابة لحاجات الحاضر و المستقبل.

أو هي التنمية المستدامة هي " إدارة قاعدة الموارد الطبيعية و صيانتها و توجيه التغيرات التكنولوجية و المؤسسية بطريقة تضمن تلبية الإحتياجات الحالية و المقبلة بصورة مستمرة ، هذه التنمية تحافظ على الأراضي و المياه و النبات و الموارد و لا يحدث تدهورا في البيئة ، و ملائمة من الناحية التكنولوجية سليمة من الناحية الإقتصادية و مقبولة من الناحية الإجتماعية". [12]

و عليه نقول بأن التنمية المستدامة تعالج قضايا الرفاهية النوعية، جودة البيئة و العدالة الإجتماعية.

2/أهداف التنمية المستدامة :إن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر و تحقيق الرعاية الإجتماعية على المدى الطويل ، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية و الطبيعية و محاولة الحد من التدهور البيئي، و في ظل هذا الهدف الأساسي تندرج الأهداف الفرعية التالية : [13]

- **تحقيق نوعية حياة السكان** :من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية ، تحاول التنمية المستدامة تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع إقتصاديا و إجتماعيا و نفسيا و روحيا بالتركيز على الجوانب النوعية للنمو، و ليس الكمية و بشكل عادل و مقبول و ديموقراطي.
- **إحترام البيئة الطبيعية** :فالتنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة.
- **إبراز دور مفهوم التربية البيئية** :بسعي التنمية المستدامة إلى إعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم، بفهمهم لنظم البيئة الطبيعية المعقدة التي هم جزء منها ،و الهدف من التربية البيئية تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة و تنمية إحساسهم بالمسؤولية عن التدهور البيئي.
- **تحقيق إستغلال عقلاني للموارد** :لمنع إستنزافها حفاظا على المخزون الإستراتيجي من هذه الموارد،بما يضمن إستمرارية المحافظة عليها و تحقيق حق الأجيال القادمة فيها.
- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع** :فالتنمية المستدامة تحاول توظيف التكنولوجيا الحديثة ، بما يخدم أهداف المجتمع بتوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ،و كيفية إستخدام المتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، دون إفراز أثار سلبية منها.
- **إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع** :بطريقة تلائم إمكاناته و تسمح بتحقيق التوازن الذي يحقق التنمية الإقتصادية، و السيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

3/ خصائص التنمية المستدامة :للتنمية المستدامة خصائص متعددة نذكر منها : [14]

- مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشما و الجنوب ، و تبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي و التنمية الإقتصادية،عن طريق إحداث التغيير الهيكلي للإنتاج و الإستهلاك وفق منظور إقتصادي.
- عملية تسيير بيئي للمحافظة على رأس المال الطبيعي و الأنظمة البيئية و الإنتفاع بها حاليا و مستقبلا.
- تنمية طويلة المدى ، كونها تهتم بمصير و مستقبل الأجيال القادمة.
- مراعاة المساواة و حقوق الأجيال اللاحقة و تحقيق التوازن بين النظام البيئي و الإقتصادي و الإجتماعي.
- عملية متعددة و مترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط و التنسيق بين خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية من جهة ، و التنمية البيئية من جهة أخرى.
- إستمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة إستثماره ، و منه إجراء الإحلال و التجديد و الصيانة للموارد.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية إحتياجات أكثر الطبقات فقرا ، أي السعي للحد من الفقر العالمي.

- تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية و الإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

4/ أبعاد التنمية المستدامة : للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد اساسية : [15]

1.4.البعد الإقتصادي : يتمحور هذا المحور حول عمليات التحسين و التغيير في أنماط الإنتاج(إستعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة) إضافة إلى النشاطات المرتبطة بالإستهلاك (التسيير المستدام للموارد الطبيعية)، ففي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية سنة 1992 تم إقرار أن عملية التنمية المستدامة كمبدأ جديد للتنمية الإقتصادية ، و عناصر هذا البعد تتمثل فيما يلي :

- النمو الإقتصادي المستديم.
- كفاءة رأس المال.
- إشباع الحاجات الأساسية.
- العدالة الإقتصادية.

2.4.البعد الإجتماعي : يمثل هذا البعد البعد الإنساني بالمعنى الضيق ، إذ يجعل من النمو وسيلة للإلتحام الإجتماعي ، و ضرورة إختيار الإنصاف بين الأجيال ، و تتمثل عناصر البعد الإجتماعي فيما يلي :

- المساواة في التوزيع.
- الحراك الإجتماعي و المشاركة الشعبية.
- التنوع الثقافي.
- إستدامة المؤسسات.

3.4.البعد البيئي : إن تحقيق التنمية المستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي من خلال محاربة التلوث و التعرية و التصحر ، و هي عمليات أساسية لحماية البيئة و ضمان توازنها، و يتمثل هذا البعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية و الإستخدام الأمثل لها على أساس مستديم ، و التنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية بغرض الإحتياط و الوقاية،و يتمحور هذا البعد حول مجموعة من العناصر التالية :

- النظم الإيكولوجية.
- الطاقة.
- التنوع البيولوجي.

– ظاهرة إرتفاع درجة حرارة المناخ و إختلال طبقة الأوزون.

– الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية و العديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

المحور الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم و التنمية الإجتماعية و البيئية.

1/دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة إجتماعية :

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا إستراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية، و يمكن إدراج أهم النقاط التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة الإجتماعية في النقاط التالية : [16]

– توسيع البدائل و الخيارات أمام الناس ، سواء من خلال تشكيلة العمل أو السلع و الخدمات ، فهي تسعى لتوفير السلع و الخدمات بأسعار رخيصة و جودة مناسبة في متناول الفقراء و خلق فرص العمل.

– تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما في مجال الحد من هجرة الأدمغة للخارج ،من خلال توفير المناخ الملائم المكاني و المالي و الثقافي من أجل الإستفادة من خبراتهم و إبتكاراتهم .

– مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تكوين الأفراد و تدريبهم على المهارات الإدارية ، الإنتاجية و التسويقية و المالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة و ضعف إمكانيات معاهد الإدارة و مراكز التدريب.

– تقدم هذه المؤسسات توازنا إجتماعيا أكثر وضوحا و إتزانا بسبب قدرتها العالية على الإنتشار الجغرافي و التوسع داخل المجتمعات في أطراف القرى و المدن ، عكس المشروعات الكبيرة التي غالبا ما تتمركز في المدن الكبيرة، هذه القدرة في الإنتشار في المناطق الريفية و البلدات الصغيرة يساعد في خلق فرص و معارف و مهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه و رفع مستوى المعيشة بشكل عام.

– تتيح المشروعات الصغيرة فرصة إجتماعية جيدة لم تكن موجودة بالنسبة للكثير من الأفراد و المجموعات ذات الدخل المنخفض و الأقليات.

– وجود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المناطق النائية يساهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع و الخدمات البسيطة و المنخفضة التكلفة.

– تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما في التقليل من مخاطر و عواقب الهجرة من المناطق الأقل نموا إلى المناطق الأكثر نموا في الدولة نفسها ، من خلال مناصب الشغل التي توفرها في تلك المناطق.

– تمنح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرصة للفئات التي تعيش على هامش المجتمع لتصبح قوى فاعلة فيها.

2/دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة بيئية :

يمكن توضيح دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة بيئية في النقاط التالية : [17]

- مساهمتها في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال القيام ببرامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية ، لكون الميزة التي تتميز بها هذه المسؤوليات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد، حيث أن بساطة تركيبها يجعل عملية جمع و تدوير القمامات و المخلفات و النفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- تهدف هذه المؤسسات إلى نشر المفاهيم الإدارية و القيم الصناعية الحديثة كإدارة الوقت،الجودة العالية ،الإبداع و الإبتكار،الكفاءة ، الفعالية،بسبب إمكانية التواصل بين أعضائها و سهولة تداول المعلومات.
- قدرتها الفائقة على تطوير و تحديث عمليات الإنتاج بما يخدم متطلبات البيئة بشكل أسرع و بتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الإستثمارات العالية.
- مساهمتها في تنشيط إستخدام الخامات المحلية بشكل رشيد و عقلاني و إعادة إستخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج و فاقد التشغيل، ما يعطي الفرصة لتقليل النفايات و البقايا التي تؤثر على المحيط.

خاتمة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور هام على الصعيد الإقتصادي و البيئي و الإجتماعي ، و هي بذلك تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (الإقتصادية ، الإجتماعية ،البيئية)، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في تحقيق البعد الإقتصادي من خلال مساهمتها في جذب و تعبئة المدخرات ، و مساهمتها في تنمية الصدرات و تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة ، و تساهم هذه المؤسسات في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل خاصة في الأماكن النائية و الحديثة النشأة و في الأرياف، و من خلال مساهمتها في التوزيع العادل للدخل ،و توفير الغستثمارات في الأماكن النائية نتيجة تكلفتها الإستثمارية المنخفضة ،كما تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال إعادة تدوير التفايات و القمامات و المخلفات الصناعية و قدرتها الفائقة على تطوير و تحديث عمليات الإنتاج.

و عليه نستنتج ما يلي :

- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة القضايا الإجتماعية من خلال معالجة أهم مسبب لها و هي البطالة، من خلال مساهمتها الفعالة في خلق مناصب الشغل .

- قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التكيف مع المتغيرات البيئية نتيجة صغر حجمها و القدرة على التغير المستمر عكس المؤسسات الكبيرة.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية تحقيق التنمية في المناطق الأقل نموا ، من خلال القدرة على التوزيع الجغرافي لإنخفاض تكلفتها الإستثمارية.

قائمة الهوامش:

(1) مشري محمد الناصر ، "دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حالة ولاية تبسة)"، رسالة ماجستير في تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة سطيف ، 2011/2008، ص 6.

(2) شعيب أتشي ، "واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2008/2007، ص 10.

(3) أ.أيت عيسى، مقال حول "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أفاق و قيود"،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد السادس، ص ص-274-275.

(4) عبد الله خبابة ، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ألية لتحقيق التنمية المستدامة"، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص 16.

(5) شعيب أتشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص-15-16.

(6) نفس المرجع السابق ، ص ص -16-22.

(7) فتحي السيد عبده السيد أحمد، "الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية"،مؤسسة شباب الجامعة ، الأإسكندرية ، مصر ، 2005، ص73.

(8) رزيق كمال ،عوالي بلال، مداخلة حول "بين المعوقات و التحديات –المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كألية لتحقيق و بعث التنمية المستدامة في الجزائر"، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤوليات الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة –الةاقع و الرهانات، يومي 14-15/نوفمبر 2016، جامعة الشلف، ص ص-6-7.

(9) غالم عبد الله ،سبع حنان ، مداخلة حول " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الإقتصاد الوطني "، الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، 06/05 ماي 2013، جامعة الوادي،ص ص-4-5.

(10) فاطمة الزهراء زرواط،"إشكالية تسيير النفايات و أثرها على التوازن الإقتصادي و البيئي، دراسة حالة الجزائر"،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،2006،ص 24.

[11]عبد الباقي محمد، "مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2010/2009، ص 24.

[12]سايح بوزيد ،"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ،جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 79.

[13]عبد الباقي محمد ، ص ص-30 -31.

[14] سايح بوزيد ، ص ص-90-91.

[15] حسين العلمي ، "دور الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة مقارنة بين ماليزيا ،تونس و الجزائر"، رسالة ماجستير في الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف ، 2013/2012، ص ص -57-58.

[16] مشري محمد الناصر ، ص ص-93-95.

[17] نفس المرجع ، ص ص- 94-95.

قائمة المراجع

الكتب

1. عبد الله خبابة ، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ألية لتحقيق التنمية المستدامة"، دار الجامعة الجديدة، 2013.

2. فتحي السيد عبده السيد أحمد، "الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية"،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2005.

الدكتوراه

3. حميدي يوسف ، "مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة"، دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، فرع التحليل الإقتصادين جامعة الجزائر ، 2008/2007

4 . سايح بوزيد ،"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ،جامعة تلمسان، 2013/2012.

5.فاطمة الزهراء زرواط،"إشكالية تسيير النفايات و أثرها على التوازن الإقتصادي و البيئي، دراسة حالة الجزائر"،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،2006.

الماجستير

6. حسين العلمي ، "دور الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة مقارنة بين ماليزيا ،تونس و الجزائر"، رسالة ماجستير في الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف ، 2013/2012.

7. شعيب أتشي ، "واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2008/2007.

8. عبد الباقي محمد، "مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2010/2009.

9. مشري محمد الناصر ، "دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حالة ولاية تبسة)"، رسالة ماجستير في تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة سطيف ، 2011/2008.

المقالات و المداخلات :

10. أ.أيت عيسى، مقال حول "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أفاق و قيود"،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد السادس.

11. رزيق كمال ،عوالي بلال، مداخلة حول "بين المعوقات و التحديات –المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كألية لتحقيق و بعث التنمية المستدامة في الجزائر"، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤوليات الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة – القاقع و الرهانات، يومي 14-15/نوفمبر 2016، جامعة الشلف.

12. غالم عبد الله ،سبع حنان ، مداخلة حول " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الإقتصاد الوطني "، الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، 06/05 ماي 2013، جامعة الوادي.